الأنباء
الثلاثاء 22 اكتوبر 2013

تأخذ الزيادة للأطفال حكم المرتب فتصرف كاملة وتؤخذ من الاحتياطي العام

عسكر: زيادة العلاوة الاجتماعية لـ 100 دينار شهرياً عن كل ولد دون حد أقصى لعدد الأولاد

عسكر العنزي

تقدم النائب عسكر العنزي بالاقتراح بقانون في شأن تعديل المادة الثانية من المرسوم بالقانون رقم «14» لسنة 1992م بمنح المواطنين زيادة في العلاوة الاجتماعية والمعاشات التقاعدية والمساعدات العامة، حيث يطالب فيه برفع زيادة العلاوة الاجتماعية للأولاد من 50 الى 100 دينار بدون حد أقصى لعدد الأولاد، وقد جاء مقترح النائب عسكر العنزي كما يلي:

(مادة أولى): يستبدل بنص المادة الثانية من المرسوم بالقانون رقم 14 لسنة 1992م ـ المشار اليه ـ النص الآتي: تصرف علاوة اجتماعية للكويتيين العاملين في الدولة عن اولادهم بواقع مائة دينار شهريا عن كل ولد، دون حد اقصى من الاولاد، ويصدر ديوان الخدمة المدنية الضوابط اللازمة لتطبيق احكام هذه المادة والمادة السابقة.

(مادة ثانية): تأخذ الزيادة في العلاوة الاجتماعية للاطفال حكم المرتب فتصرف كاملة.

(مادة ثالثة): تؤخذ المبالغ اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون من الاحتياطي العام للدولة.

(مادة رابعة): يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون.

(مادة خامسة): على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ أحكام هذا القانون من تاريخ صدوره من مجلس الامة. ونصت المذكرة الايضاحية للاقتراح بقانون على ما يلي: مجلس الامة الذي قضت المحكمة الدستورية في 16 يونيو 2013 ببطلانه كان قد اصدر قانونا بزيادة علاوة الاولاد من 50 إلى 75 دينارا، وبالرغم من مرور عدة أشهر على صدور القانون إلا أن الحكومة لم تنفذه ولم تنشره في الجريدة الرسمية بحجة انه تم ابطال المجلس قبل أن يصادق سمو الأمير على القوانين التي صدرت في أواخر أيام المجلس المبطل 2 ومنها قانون زيادة علاوة الاولاد من 50 إلى 75 دينارا. ولما كانت الدولة هي المسؤولة عن رعاية المواطنين وتوفير جميع سبل العيش الكريم، ونظرا لان الإنسان هو اللبنة الأولى لصلاح المجتمع وتهذيبه والاعتناء بالأطفال من الصغر ومعاونة رب الأسرة على رعايتهم وحسن تربيتهم سيكفل لنا مجتمعا قويا مبنيا على أساس سليم، ونظرا للارتفاع الشديد في الأسعار وغلاء المعيشة وعجز المواطن عن توفير بعض احتياجاته، لذا فقد اعيد تقديم هذا الاقتراح بقانون بتعديل المادة الثانية من المرسوم بالقانون رقم 14 لسنة 1992 بمنح زيادة في العلاوة الاجتماعية والمعاشات التقاعدية والمساعدات العامة بحيث تصبح علاوة الأولاد 100 دينار شهريا بدلا من الـ 50 دينارا المعمول بها حاليا وبدلا من الـ 75 دينارا التي أقرها المجلس المبطل 2.

وستساهم هذه الزيادة في تخفيف الضغط على كاهل رب الأسرة وتمكين رب الأسرة من مواجهة الغلاء الفاحش الذي تعانيه الكويت وتوفير جميع مستلزمات الأطفال من مأكل ومشرب وملبس، كما أن مبلغ الـ 50 دينارا المعمول به حاليا لم يعد كافيا لتوفير تلك المستلزمات ولا يمكن لرب الأسرة إن يغطي كل ما يحتاجه الطفل بمبلغ 100 دينار أيضا.

استفسر عن المعايير العلمية لـ "البيئة" في وضع قوائم المواد الكيماوية المراد فحصها

النصف يسأل العبد الله عن إستراتيجية هيئة الزراعة لمشروع الأمن الغذائي واحتياجات الكويت من الغذاء

راكان النصف

كم عدد الحيازات التي تم توزيعها خلال السنوات الـ4 الماضية؟

وجه النائب راكان النصف سؤالين أولهما الى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية الشيخ سالم العبد العزيز حول فرض رسوم الإفراج الجمركي، مطالبا تزويده بالآتي:

1 ـ هل تعاونت الهيئة العامة للبيئة مع أي من الجهات الحكومية العلمية المتخصصة أو قامت بمخاطبتها، مثل جامعة الكويت أو معهد الكويت للأبحاث العلمية أو أي جهة أخرى؟ إذا كانت الإجابة بنعم فيرجى موافاتي بجميع المراسلات.

2 ـ هل الشركة التي تم تأهيلها للفحص لديها مختبر داخل الكويت؟ وهل يوجد من عمالتها عمالة فنية مختصة بفحص المواد الكيماوية؟ يرجى موافاتي بكشف العمالة وعنوان مختبر الشركة.

3 ـ يرجى موافاتي بالمواد التي تم تطبيق القرار عليها والمواد التي سيتم الفحص عليها الآن؟ وما الأسباب التي أدت إلى تقليص قائمة المواد؟

4 ـ كيف تم احتساب الرسوم؟ وهل تم تخفيضها؟ وهل تحسب على الشحنة أم على الحاوية؟ وما الأسباب لذلك؟

5 ـ ما المعايير العلمية التي استندت اليها الهيئة العامة للبيئة في وضع قوائم المواد الكيماوية المراد فحصها؟

6 ـ لماذا قامت الهيئة العامة للبيئة بإلغاء الرسوم عن مادتي الرمل ونشارة الخشب؟ علما انه تم فرض الرسوم عليها؟ وهل تعتبر تلك المادتين من المواد الكيماوية؟

7 ـ هل يحق للهيئة العامة للبيئة أن تفرض رسوما جمركية على المواد الكيماوية المستوردة دون الرجوع للجهات المعنية المختصة؟ خصوصا أن رفع الرسوم قد يؤثر على مستويات الأسعار والتضخم عموما مما يلحق الأذى بالمستهلك؟

8 ـ هل سيتم رد المبالغ لمستوردي المواد التي أعفيت لاحقا من الرسوم مثل نشارة الخشب والرمل؟

كما وجه النصف سؤاله الثاني إلى وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير الصحة الشيخ محمد العبد الله فيما يخص الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية، وطالب تزويده بما يلي:

1 ـ أرجو تزويدي بتصور أو الإستراتيجية المتبعة من قبل هيئة الزراعة لمشروع الأمن الغذائي؟

أ ـ ما احتياجات الكويت من الغذاء خلال السنوات الخمس القادمة. أرجو تزويدي بجداول كميات متوقع استهلاكها خلال السنوات القادمة في الكويت شاملة (اللحوم والدواجن والبيض وحليب)

2 ـ ما عدد الحيازات التي تم توزيعها خلال السنوات الأربع الماضية؟ أرجو تزويدي بالأنشطة لكل حيازة والمساحة والضمانات والمواقع؟

3 ـ كم هو الإنتاج المتوقع من تلك الحيازات؟ أرجو تزويدي بتفاصيل كل نشاط ومتوقع الإنتاج ونسبة الإنتاج المحلي مقابل الاستهلاك المحلي؟

4 ـ ما شروط التنازل عن الحيازات؟ وكم عدد السنين المسموح بها قبل التنازل وهل تم تقليل فترة السماح للتنازل ولماذا؟ أرجو تزويدي بكل التعديلات على شروط التنازل.

5 ـ هل توجد اشتراطات لكل حيازات بإنتاج كم معين من الغذاء سواء(حليب، لحوم، بيض)؟ أرجو تزويدي باشتراطات إن وجد وآلية المراقبة لكل قطاع. إن لم تجد الهيئة أي اشتراطات لكل حيازة بإنتاج حد أدنى كيف سيساهم صاحب الحيازة بالأمن الغذائي؟

6 ـ هل تم سحب حيازات من قبل مزارعين غير جادين؟ أرجو تزويدي بعدد الحيازات المسحوبة وسبب إلغاء التعاقد وتاريخ إلغاء التعاقد وموقع الحيازة والنشاط المخصص.

7 ـ ما هو إنتاج الكويت المحلي الحالي من اللحوم والدواجن والبيض من قبل الحيازات الممنوحة من قبل الهيئة خلال السنوات الأربع الماضية؟ أرجو تزويدي بأسماء الحيازات.

8 ـ هل يوجد أي اشتراطات بيئية لتلك الأنشطة التي تعكف هيئة الزراعة القيام بها؟ أرجو تزويدي بالاشتراطات البيئية لكل نشاط من أنشطة الحيازة، وهل تم التنسيق مع هيئة البيئة؟ أرجو تزويدي بالمرسلات إن وجدت.

9 ـ هل توجد خطة لتصنيع أي من الإنتاج الحيواني أو الحليب؟ أرجو تزويدي بخطط التصنيع إن وجدت؟ وهل توجد قسائم مخصصة لعمليات التصنيع؟ أرجو تزويدي بأماكن القسائم المخصصة للتصنيع إن وجدت وما آلية توزيع القسائم الصناعية المخصصة للإنتاج الحيواني أو الحليب.

شدد على أهمية دور الكويت محلياً وإقليمياً ودولياً

الجيران يشيد برفض السعودية تسلم مقعدها في مجلس الأمن

د. عبدالرحمن الجيران

قال عضو اللجنة التشريعية والقانونية النائب د.عبدالرحمن الجيران ان ما يهدم المجتمعات ويفرق الناس ويذهب القوة ويضعف الهيبة أمام الأعداء، هو الانحراف عن جادة الصواب والسير وراء الأهواء والمصالح الضيقة والركون إلى أعداء الإسلام، وإظهار المودة لهم والرضا عن أفعالهم وأقوالهم، والتحزب والتعصب والتطرف وهو ثمرة الجهل بالإسلام الصحيح الذي جاء به رسول الله ﷺ، حيث اخبرنا بقوله «لقد تركت فيكم ما ان تمسكتم به لن تضلوا بعدي ابدا كتاب الله وسنتي»، واهم ما تحتاجه الشعوب اليوم هو الهداية إلى الصراط المستقيم، وهي معرفة الحق ومحبته وإيثاره والعمل به، حيث تتوقف السعادة والفلاح على هذا الأصل الاصيل، فمن وفق للهداية إلى الصراط المستقيم فقد وفق لكل خير واندفع عنه كل شر وضير.

وأشاد النائب الجيران بموقف المملكة العربية السعودية برفضها المقعد في مجلس الامن، واعتبر ذلك رسالة شديدة الوضوح لانحراف مسيرة مجلس الامن وراء مصالح اليهود.

وشدد على اهمية دور الكويت محليا وإقليميا ودوليا في تحقيق الوحدة الاسلامية والعربية المنشودة.

ودعا الجيران في الوقت نفسه إلى تفعيل دور الديبلوماسية الكويتية في المحافل الدولية لإحياء الطرح المتوازن المتوافق مع مبادئ العدالة والإنسانية.

ثمن اجتماع سمو الأمير برئيسي السلطتين

الحويلة: نتمنى أن يكون دور الانعقاد القادم نقطة فاصلة في تاريخ المؤسسة التشريعية

د.محمد الحويلة

ثمن النائب د.محمد الحويلة اجتماع سمو الأمير برئيسي السلطتين التشريعية والتنفيذية وتأكيد سموه على ضرورة التعاون بين المجلس والحكومة، وقال الحويلة ان هذا اللقاء هو خير تمهيد لبداية مبشرة لدور انعقاد جديد، نتمنى ان يكون نقطة فاصلة في تاريخ المؤسسة التشريعية وبداية لمرحلة جديدة عنوانها العمل والإنجاز والتعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.

وأشاد الحويلة بجهود وحرص سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك على مد يد التعاون مع المؤسسة التشريعية من أجل معالجة قضايا المواطنين وتحقيق الاهداف المنشودة نحو تنمية شاملة مستدامة بما يعود بالخير على المواطن والمواطنين.

وفي الوقت ذاته، دعا الحويلة الحكومة بجميع وزرائها ومن ثم إخوانه النواب إلى الاستجابة لدعوة سمو الأمير التي أطلقها خلال اللقاء الاستثنائي الذي ترأسه أمس الأول بحضور رئيس السلطتين التشريعية والتنفيذية، مؤكدا أن الوزراء مطالبون بالعمل الجاد والتخطيط الاستراتيجي وبالتعاون مع المجلس، متمنيا أن يتسم دور الانعقاد القادم بالهدوء والسعي الجاد لحل قضايا الوطن والمواطنين، والنهوض ببلدنا وانتشاله من الوضع المتذبذب وحالة اللااستقرار السياسي الذي عشناه خلال السنوات الأخيرة التي أرهقت البلاد، مشددا على ضرورة أن تتوحد جميع الجهود والطاقات لتنفيذ مشروع الإصلاح الشامل وإطلاق عجلة التنمية الشاملة المستدامة.

الحمدان: نقل كلية الشريعة إلى حين الانتهاء من أعمال الصيانة

د.محمد الحويلة

تقدم النائب حمود الحمدان باقتراح برغبة طالب فيه بنقل كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ـ مؤقتا ـ إلى حين الانتهاء من أعمال الصيانة والترميم، إلى إحدى المدارس الحكومية أو المباني المخصصة للجامعات الخاصة، وتهيئتها لما يلزم لاستقبال طلبة الكلية، بحيث تكون مدرسة لطلاب الكلية وأخرى لطالباتها، وذلك نظرا للزحام الشديد الذي لوحظ مع بداية العام الدراسي الجديد حول كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في منطقة كيفان، ومساهمة في تخفيف الزحام على الطلاب وعلى أهالي منطقة كيفان.

عبدالله للشمالي: ما صحة مطالبات تعويض لصالح الداو كيميكال بقيمة 100 مليون دولار؟

د. خليل عبدالله

وجه النائب د.خليل عبدالله سؤالا الى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير النفط مصطفى الشمالي، قال فيه: حسب المعلومات الواردة الينا بأن هناك مطالبات تعويض متوقعة قريبا لصالح شركة الداو كيميكال تقدر قيمتها بمبلغ (100 مليون دولار)، وذلك بسبب عدم التزام مؤسسة البترول الكويتية بعقود تزويد بعض مواد اللقيم (الغاز المسال)، مطالبا افادته عن مدى صحة هذه المعلومات وتفاصيل هذا الموضوع، وهل تمت مناقشته بمؤسسة البترول الكويتية او الشركات التابعة لها، وهل هناك اي مطالبات تعويض جديدة متوقعة لصالح شركة الداو كيميكال؟

وسأل عبدالله عن اسباب عدم تعيين مواطنين كويتيين من ذوي الخبرة والتخصص في المناصب القيادية التنفيذية في شركة «إم إي جلوبال ـ ME GLOBAL» حتى الآن؟ كما يرجى موافاتنا بكشف بأسماء القياديين التنفيذيين وجنسياتهم وتخصصاتهم العلمية وخبراتهم العملية ومرتباتهم شاملة جميع المزايا منذ تأسيس هذه الشركة حتى تاريخه مع توضيح الطرق المتبعة في تعيين القياديين التنفيذيين «على سبيل المثال منصب الرئيس التنفيذي للشركة». ويرجى تزويدنا بعقد التأسيس لشركة «إم إي جلوبال ـ ME GLOBAL» وتعديلاته.

قال إن الأزمة مفتعلة والدولة ستعجز أمام الطلبات التي ستصل إلى 174 ألفاً في 2020

الكندري: على الحكومة إنهاء الأزمة الإسكانية وإلا فالمساءلة السياسية قادمة لا محالة

فيصل الكندري

أكد النائب فيصل الكندري ان الازمة الاسكانية تبدو من الوهلة الاولى للمشرعين والمواطنين انها ازمة مفتعلة متسائلا «كيف يكون هناك قوانين مصدقة وجاهزة ولا يتم تنفيذها على ارض الواقع ثم لا يتم اساسا محاسبة من تخاذلوا في تطبيقها وتنفيذها.

وقال الكندري في تصريح صحافي ان عدد الطلبات الاسكانية سيصل الى الرقم 174 ألفا في العام 2020 أي بعد 7 سنوات ولو فرضنا أن معدل توزيع القسائم والمنازل سنويا بمعدل 5800 كما هو متوقع من قبل المؤسسة العامة للرعاية السكنية فإننا نحتاج الى 30 عاما لانهاء عدد الطلبات الاسكانية الحالية دون الاخذ بالاعتبار الطلبات الاسكانية الجديدة.

وقال ان الطلبات الاسكانية الجديدة والمتوقعة خلال السنوات المقبلة تؤدي الى كارثة بمعنى الكلمة لاسيما اذا ما عرفنا ان الحكومات المتتالية في البلاد قد وقفت موقف المتفرج من الازمة بل والمصيبة الكبرى هي عدم تطبيقها لقوانين وقرارات سبق ان اتخذت، مشيرا الى ان اكثر القرارات مرارة هو القانون 2008/8 في مادته الرابعة التي نصت على التزام المؤسسة العامة للرعاية السكنية باستصلاح اراض لـ100 ألف وحدة سكنية حيث صدر هذا القانون في 14 فبراير 2008.

واشار الى ان تخاذل الحكومة في تطبيق وتنفيذ القوانين والقرارات ادى الى استهتارها ايضا في تنفيذ القانون 1993/47 في المادة 17 الناصة على ان تلتزم المؤسسة بتوفير الرعاية الاسكانية الى مستحقيها خلال 5 سنوات واعطت مهلة 8 سنوات من بدء سريان القانون.

وذكر ان الحكومات المتعاقبة لم تتقدم وتسرع كثيرا فيما يخص اعطاء اولوية للاسكان ولم تقم في الاساس بتنفيذ وعودها ورغم وود مخططات ثلاث مدن الى الآن فهي تقف عاجزة عن التنفيذ ومنها مدينة الخيران التي يفترض ان تضم 32 ألف وحدة سكنية والصبية 25 ألف وحدة سكنية بالاضافة الى المطلاع والتي تضم 22 ألف وحدة سكنية، وكل هذه المدن يتباهي بها الوزراء المتعاقبون لان تنفيذها فقط كان على الورق دون وجودها اصلا في ارض الواقع حتى الآن.

وذهب الكندري الى مشروع آخر لا يقل اهمية عن المشاريع الاسكانية القائمة وهو مشروع البيوت منخفضة التكاليف والتي لم تجد الحكومة اليه طريقا الى الان للتنفيذ رغم وجود مرسوم ضرورة في العام 2012 نص على اقامته حاله حال الشركات المساهمة التي لم تنفذ هي الاخرى الى الآن.

وطرح الكندري عددا من الحلول اهمها فتح باب المنافسة امام الشركات للتقدم في طلباتها لاستصلاح الاراضي وانشاء البنية التحتية والمرافق والمنازل والقسائم على الشكل الحديث وفي عدد من مناطق الكويت على ان تعطى المواقع لعدة شركات للعمل وبدء المنافسة الفعلية بينها مع تحديد مبدأ الثواب والعقاب تحت اشراف الهيئات الرقابية والمحاسبية في البلاد.

كما اكد الكندري ان الحل القائم للأزمة الاسكانية الحالية هو تحرير اكبر مساحة ممكنة من خريطة الدولة ومنحها للمؤسسة العامة للرعاية السكنية مع اعطاء مدة زمنية لا تتعدى الـ6 اشهر للمؤسسة بعد تسلمها للارض ان تسلمها الى الشركات المختصة في الاستصلاح بالتنسيق مع الجهات الرقابية على ان ترفع تقريرها لمجلسي الوزراء والامة اذا كانت هناك عراقيل فعلية سببها الدورة المستندية.

واشار الى ان الشركات الاسكانية المساهمة والتي انشئت بالمرسوم الاميري تتطلب فتح باب الاستثمار على مصراعيه بالنسب المحددة وكذلك اعطاء الدور الكامل لشركات القطاع الخاص في المساهمة باستصلاح الاراضي وانشاء وانجاز المدن الاسكانية الكبرى وفق مبدأ المنافسة والجودة مستدركا بأن فتح المجال للمستثمر والقطاع الخاص يتطلب بالضرورة تذليل العقبات امام كل المشاكل والصعاب والعراقيل التي تواجههما.

ولفت الى ان من الحلول التي يجب ان يتضمنها قانون اسكاني شامل جديد هو الغاء الرقابة السابقة على المشاريع الاسكانية لضمان سرعة تنفيذها مع بقاء الرقابة اللاحقة وتطبيق مبدأ الثواب والعقاب

وانهى الكندري تصريحه قائلا «الازمة الاسكانية متشعبة وليست بهذه السهولة التي يتوقعها البعض وللأسف الحكومة متهاونة في تنفيذ الحلول لذلك نجد انفسنا امام قسمنا الذي قسمناه بخدمة الشعب والوطن مجبرين على تقديم كل الحلول اللازمة والتشريعات التي تطبق وعلى الحكومة تنفيذها وإلا فالمساءلة السياسية قادمة لا محالة»، موضحا الى ان الهدف من المساءلة توضيح الصورة كاملة امام الشعب الكويتي بأن المتخاذلين هم من سنسميهم وقتها.

عضوا المحكمة الدستورية اطلعا على بعض محاضر الدائرتين الأولى والخامسة

استقبلت الأمانة العامة لمجلس الأمة أمس الأول عضوي المحكمة الدستورية المستشارين خالد أحمد الوقيان وإبراهيم عبدالرحمن السيف المنتدبين من المحكمة الدستورية وذلك بناء إلى قرار المحكمة الدستورية بجلستيها المنعقدتين في السابع والتاسع من أكتوبر الماضي لنظر الطعون الخاصة بانتخابات مجلس الأمة لعام 2013 وتم اتخاذ اللازم نحو فتح صناديق الانتخابات الخاصة واستخراج محاضر اللجان الانتخابية رقم (2) و(3) و(4) و(5) و(16) بالدائرة الأولى واستخراج محضر اللجنة رقم (11 أصلية) واللجنة رقم (33 أصلية) بالدائرة الخامسة.